التأثيرات المحتملة للحرب بين التحالف الأمريكي الإسرائيلي وإيران في صادرات تركيا إلى منطقة الخليج

مراد أصلان*

ملخص: تبحث هذه الدراسة الآثار المحتملة للتوترات الجيوسياسية الناشئة في سياق الحرب بين الولايات المتحدة و«إسرائيل» من جهة وإيران من جهة أخرى- في تجارة تركيا مع دول الخليج وإيران. بحلول عام 2024، بلغت صادرات تركيا إلى دول الخليج وإيران نحو 16.9 مليار دولار، وهو ما يمثّل نحو 6.4 % من إجمالي صادرات تركيا. يُظهر تحليل السيناريوهات الذي جرى تطويره في هذه الدراسة أن مدة الحرب وظروف الأمن في طرق التجارة البحرية هما العاملان الأساسيان اللذان يحددان تأثيرات الحرب في تجارة تركيا مع المنطقة. في السيناريو المعتدل، يُفترَض حدوث انكماش في صادرات تركيا إلى المنطقة بنحو مليارَي دولار، بينما يُتوقَّع أن تصل الخسائر التجارية إلى نحو 7 مليارات دولار في السيناريو المتشدّد الذي يفترض أن تستمر فيه الحرب فترة أطول.

الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة، إيران، الحرب، تركيا، الخليج.

* جامعة حسن كاليونجو، تركيا.

The Potential Impacts of U.S./Israel-Iran War on Türkiye's Exports to the Gulf Region

MURAT ASLAN*

ORCID NO: 0000-0002-5128-1020 murat.aslan@hku.edu.tr

ABSTRACT: *This study examines the potential impacts of emerging geopolitical tensions in the context of a war between the United States, Israel, and Iran on Türkiye's trade with the Gulf states and Iran. By 2024, Türkiye's exports to the Gulf states and Iran reached approximately $16.9 billion, accounting for about 6.4% of Türkiye's total exports. The scenario analysis developed in this study shows that the duration of the war and security conditions in maritime trade routes are the two key factors determining the war's impact on Türkiye's trade with the region. In the moderate scenario, Türkiye's exports to the region are expected to contract by approximately $2 billion, while trade losses are projected to reach around $7 billion in the severe scenario, in which the war continues for a longer period.*

Keywords: *United States, Iran, War, Türkiye, Gulf.*

* Hasan Kalyoncu University, Türkiye.

رؤيـــة تركيـــة
2026-(2/15)
105 - 122

Received Date: 09 / 04 / 2026 • Accepted Date: 08 / 06 / 2026
This work has been prepared in accordance with ethical principles

DOI:10.36360/1560-015-002-007

CC BY NC

مقدمة

سرعان ما تجاوزت الحرب التي اندلعت في 28 فبراير 2026، بين الولايات المتحدة و«إسرائيل» من جهة وإيران من جهة أخرى كونها مجرّد صراع عسكري، وتحولت إلى أزمة أمنية قد تترتب عليها عواقب اقتصادية على نطاق إقليمي (بل وعالمي). وقد أدّى تركيز المواجهة بشكل خاص على البنى التحتية للطاقة ومحطات النفط وطرق التجارة البحرية الدولية إلى انعكاس سريع للمخاطر الجيوسياسية الناشئة عن الشرق الأوسط على أسواق الطاقة العالمية. وقد تسببت التحذيرات التي صدرت عن إيران، وأشارت إلى إمكانية استهداف منشآت النفط وشحنات الطاقة في منطقة الخليج، فضلاً عن عدم ضمان أمن السفن التجارية المارة عبر مضيق هرمز – في خلق حالة من عدم اليقين الشديد فيما يتعلق بإمدادات الطاقة والتجارة البحرية.[1]

إن المخاطر الأمنية التي ظهرت في مضيق هرمز، الذي يمر عبره حوالَي 20% من تجارة النفط العالمية، من شأنها أن تؤثر بشكل مباشر ليس في أسواق الطاقة فقط، بل في تدفقات التجارة واللوجستيات الدولية أيضًا. وتشير الوكالة الدولية للطاقة إلى أن الصراع الحالي قد يشكل خطر صدمة إمداد خطيرة بالنسبة لأسواق الطاقة العالمية. ووفقًا للوكالة، فإن تعطل الشحنات عبر مضيق هرمز قد يعرض سوق النفط العالمي لأحد أكبر انقطاعات الإمداد في التاريخ. كما تؤكد التقييمات المنشورة في صحيفة فايننشال تايمز أن الانقطاعات في مضيق هرمز قد تؤثر في جزء كبير من إمدادات النفط العالمية، مما قد يؤدي إلى تقلبات قوية في أسعار أسواق الطاقة.[2]

يُنظَر إلى مضيق هرمز في التكوين الأمني الإيراني على أنه أداة ردع إستراتيجية يمكن استخدامها ضد الضغوط العسكرية الخارجية. استخدمت الإدارة الإيرانية هذه الورقة فعليًّا، في أعقاب العمليات العسكرية التي شنتها الولايات المتحدة و«إسرائيل» ضد إيران، مما أدّى إلى ارتفاع سريع في مخاطر الأمن البحري حول المضيق.

منذ اليوم الأول للصراع، أدّت التصريحات الصادرة عن الحرس الثوري الإيراني والتطورات الميدانية إلى انخفاض كبير في حركة السفن التجارية العابرة لمضيق هرمز، وظهور خلل كبير في النقل البحري الدولي. وبدأت العديد من الناقلات والسفن التجارية في الانتظار خارج المنطقة لأسباب أمنية، وتوقفت الشحنات من المنطقة تقريبًا.

ومهّدت التطورات التي شهدها البعد السياسي للحرب الطريق لتطبيق هذه

الإستراتيجية بشكل أكثر صرامة. في اليوم الأول من الحرب، أسفرت الاغتيالات التي استهدفت كبار القادة العسكريين والسياسيين الإيرانيين عن مقتل المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي، ثم اختير مجتبى خامنئي قائدًا جديدًا في غضون فترة قصيرة. في أعقاب هذا التغيير السريع في البنية الحكومية الإيرانية، طوّر صناع القرار في طهران ردّ فعل دفاعي أكثر صرامة يهدف إلى رفع التكلفة الاقتصادية للحرب من وجهة نظر الخصوم. وفي هذا السياق، تبرز السيطرة على مضيق هرمز بالنسبة لإيران لا أداة ضغط عسكرية فقط، بل اقتصادية وإستراتيجية أيضًا.

عند تقييم هذه التطورات من منظور تركيا، فإنها تنطوي على إمكانية إحداث تأثير اقتصادي عبر ثلاث قنوات أساسية؛ تركز القناة الأولى على أسعار الطاقة والتكاليف المتزايدة. والثانية على الآثار الاقتصادية الكلية الناشئة عن الأسواق المالية والتوقعات. والثالثة على الآثار التجارية الناشئة عن قناة التجارة الخارجية واللوجستيات. ومع ذلك، فإن الهدف الأساسي من هذه الدراسة ليس إجراء تحليل مفصّل لتلك التكاليف الاقتصادية الكلية، بل دراسة تأثير الحرب في العلاقات التجارية لتركيا مع منطقة الخليج، ولاسيّما تأثيرها المحتمل في تقييد الصادرات.

في السنوات الأخيرة، توسعت التجارة بين تركيا ودول الخليج بشكل كبير، وأصبحت تركيا موردًا مهمًّا في أسواق المنطقة، ولاسيّما في مجال المنتجات الصناعية والسلع الاستهلاكية والآلات والمعدات والمنتجات الغذائية. وبلغ إجمالي صادرات تركيا إلى دول الخليج وإيران حوالي 16.9 مليار دولار في عام 2024. تتمتع المخاطر الأمنية الناشئة حول مضيق هرمز والاضطرابات في طرق التجارة البحرية بإمكانية التأثير بشكل مباشر في صادرات تركيا إلى هذه الدول.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد القطاعات والأسواق التي قد تكون أكثر هشاشة في ظل ظروف الحرب، من خلال تحليل هيكل صادرات تركيا إلى المنطقة على أساس القطاعات والدول. وفي هذا السياق، يجري في الجزء الأخير من الدراسة تقييم الانكماش المحتمل في تجارة تركيا مع دول الخليج في ظل سيناريوهات حرب مختلفة، من خلال تحليل سيناريو كمي.[3]

الآثار المحتملة للحرب في الاقتصاد التركي

إطار اقتصادي كلّي موجز

إن الحرب بين (الولايات المتحدة/ إسرائيل) و(إيران) أزمة تنطوي على إمكانية إحداث نتائج اقتصادية قد تؤثر لا في توازنات الأمن الإقليمي فقط، بل في أسواق الطاقة وتدفقات التجارة الدولية أيضًا. وبالنظر إلى الموقع المركزي للشرق الأوسط في إمدادات الطاقة العالمية والدور الحاسم لمضيق هرمز في تجارة النفط العالمية، من المتوقّع أن تؤدي التوترات العسكرية الناشئة في المنطقة إلى تداعيات سريعة على الاقتصاد العالمي.

من وجهة نظر تركيا، يمكن أن تؤثّر هذه التطورات في الاقتصاد من خلال ثلاث قنوات أساسية: قناة أسعار الطاقة والتكاليف، وقناة التوقعات والأسواق المالية، وقناة التجارة واللوجستيات (الشكل1). ومع ذلك، فإن حجم هذه الآثار يعتمد إلى حد كبير على مدة الصراع. ففي حالة انتهاء الحرب في وقت قصير، قد تظهر الآثار الاقتصادية في شكل صدمات مؤقتة في الغالب، بينما في حالة استمرار الصراع، قد تصبح الآثار في أسعار الطاقة وتدفقات التجارة والأسواق المالية أكثر ديمومة.

الشكل 1. قنوات التأثير الاقتصادي للحرب

أ) سيناريو الحرب قصيرة الأمد	ب) سيناريو الحرب طويلة الأمد
1- قناة أسعار الطاقة والتكاليف	1- قناة أسعار الطاقة والتكاليف
2- قناة التوقعات والأسواق المالية	2- قناة التوقعات والأسواق المالية
3- قناة التجارة والخدمات اللوجستية	3- قناة التجارة والخدمات اللوجستية

1) قناة أسعار الطاقة والتكاليف

تعتمد تركيا بشكل كبير على الاستيراد في مجال موارد الطاقة :فالاقتصاد التركي يغطي حوالي 70 % من الطلب على الطاقة عن طريق الاستيراد.[4] ولهذا السبب، فإن الارتفاعات في أسعار النفط العالمية قد تؤدي إلى ضغوط تكلفة مباشرة على الاقتصاد التركي. تؤثر المشكلات الأمنية التي ظهرت في مضيق هرمز والاضطرابات في النقل البحري بشكل مباشر- في التوقعات المتعلّقة بعرض النفط العالمي، وهو ما يخلق ضغوطًا تصاعدية على أسعار الطاقة. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي الهجمات على البنية التحتية للطاقة في

منطقة الخليج إلى زيادة عدم اليقين بشأن العرض، وهذا يؤدي إلى تفاقم التقلبات في أسواق الطاقة العالمية.

> إن الأزمة الأمنية التي نشأت حول مضيق هرمز تخلق حالة من عدم اليقين الخطير في تدفقات التجارة المتجهة إلى منطقة الخليج، وتزيد من خطر ظهور خلل كبير في سلاسل التوريد الإقليمية

ويؤدي ارتفاع أسعار الطاقة، من وجهة نظر تركيا إلى أمرين: أوّلهما زيادة فاتورة استيراد الطاقة، وهذا يسبب ضغوطًا على ميزان المعاملات الجارية. وثانيهما أن النفط ومنتجات الطاقة تُعَدّ مدخلات مهمة للنقل والإنتاج الصناعي والعديد من السلع الوسيطة؛ لذا فإن ارتفاع تكاليف الطاقة قد يزيد من تكاليف الإنتاج، وهذا يعزّز مخاطر تضخم التكاليف. ويُعرف هذا التأثير في الأدبيات عمومًا باسم انتقال أسعار النفط إلى التضخم (Oil price pass-through).

تشير الدراسات التجريبية التي أجريت على تركيا إلى أن ارتفاع أسعار النفط ينعكس على أسعار المستهلكين بعد فترة تأخير معينة. على سبيل المثال، أظهرت دراسة أجريت في عام 2016 أن ارتفاعًا دائمًا بنسبة 10% في أسعار النفط يمكن أن يرفع أسعار المستهلكين في تركيا بنحو 0 إلى 0.5 نقطة مئوية.[5] وبالمثل، تظهر دراسات حديثة أن أسعار الطاقة العالمية تشكل قناة تكلفة قوية تؤثر في ديناميات التضخم في تركيا.[6]

2) قناة التوقعات والأسواق المالية

يمكن أن يؤثر تزايد المخاطر الجيوسياسية بشكل مباشر في توقعات الفاعلين الاقتصاديين والأسواق المالية. في حالة استمرار أجواء الحرب، قد يؤدي ارتفاع تصورات المخاطر العالمية إلى تأجيل قرارات الاستثمار وتباطؤ الأنشطة الاقتصادية. في مثل هذه الفترات، يمكن ملاحظة تطورات مثل زيادة تقلب أسعار صرف العملات، وارتفاع زيادات المخاطر، وضعف تدفقات رأس المال، خاصة في الاقتصادات النامية. قد تؤدي مثل هذه التقلبات التي قد تظهر في الأسواق المالية إلى ضغوط إضافية على النشاط الاقتصادي.

3) قناة التجارة واللوجستيات

يظهر أحد أهم الآثار الاقتصادية للحرب في تركيا من خلال قناة التجارة الخارجية واللوجستيات. يُعَدّ مضيق هرمز ممرًّا حاسمًا لا من حيث تجارة الطاقة العالمية فقط، بل من حيث التجارة التي تحصل مع منطقة الخليج أيضًا. ومع ذلك، فقد توقفت حركة السفن التجارية في المضيق فعليًّا إلى حد كبير؛ نتيجة للتحذيرات العسكرية والتهديدات

المتعلقة بالأمن البحري التي أصدرتها إيران عقب اندلاع الحرب. وقد أشارت التصريحات الصادرة عن الحرس الثوري الإيراني إلى أن العبور عبر المضيق أصبح خاضعًا للرقابة، وأنه لن يُسمَح بالعبور إلا لسفن بعض الدول. ويعني هذا الوضع فعليًّا فرض حصار بحري انتقائي، ويشكل عاملاً رادعًا خطيرًا على النقل البحري العالمي. وبالفعل، انخفضت حركة السفن في المنطقة بشكل كبير بعد اندلاع الحرب، وبدأ العديد من الناقلات والسفن التجارية في الانتظار عند مدخل المضيق لأسباب أمنية.

على الرغم من استمرار وجود البحرية الأمريكية في المنطقة، لم يتحقق بعد بدء عملية مرافقة واسعة النطاق للسفن التجارية بسبب المخاطر الأمنية الحالية.[7] وقد أدى هذا الوضع إلى تقييد عمليات شركات النقل البحري وشركات التأمين في المنطقة بشكل كبير.

ونتيجة لذلك، فإن الأزمة الأمنية الفعلية التي نشأت حول مضيق هرمز تخلق حالة من عدم اليقين الخطير في تدفقات التجارة المتجهة إلى منطقة الخليج، وتزيد من خطر ظهور خلل كبير في سلاسل التوريد الإقليمية. ولهذا السبب، أصبح دراسة هيكل التجارة بين تركيا واقتصادات الخليج وتوزيعها القطاعي أمرًا أكثر أهمية لفهم الآثار الاقتصادية للحرب.

الاتجاه العام للتجارة بين تركيا ومنطقة الخليج

اتبعت التجارة بين تركيا ودول الخليج مسارًا عامّا متزايدًا خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية، وإن تخللتها تقلبات دورية. وتتمثل السمة الأبرز لهذه العلاقة التجارية في أن تركيا تتبوّأ، إلى حد كبير، مكانة المصدر الصافي في تجارتها مع المنطقة. وكما يظهر في (الرسم البياني 1)، فإن صادرات تركيا إلى منطقة الخليج شهدت زيادة سريعة، ولاسيما في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. في عام 2012، بلغت الصادرات حوالي 22.8 مليار دولار. وقد أدّت الاستثمارات المتسارعة في البنية التحتية ومشروعات البناء وزيادة الطلب الاستهلاكي في دول الخليج دورًا مهمًّا في هذا الارتفاع. وعلى الرغم من أن حجم التجارة شهد تقلبات دورية في السنوات التالية، إلا أنه يتضح أن الصادرات ظلّت في وضع أقوى مقارنة بالواردات في تجارة تركيا مع المنطقة. وقد أدى تطبيع العلاقات الدبلوماسية وتعزيز مبادرات التعاون الاقتصادي، ولاسيّما في عامي 2022 و2023، إلى ارتفاع حجم التجارة مرة أخرى.

وبحلول عام 2024، بلغت صادرات تركيا إلى منطقة الخليج وإيران حوالي 16.9 مليار دولار، بينما بلغت الواردات من المنطقة حوالي 15.2 مليار دولار. وبالنظر إلى أن إجمالي صادرات تركيا في العام نفسه بلغ حوالي 255 مليار دولار، يتضح أن حصة الصادرات إلى دول الخليج وإيران من إجمالي الصادرات تبلغ حوالي 6.6 في المئة. تشير هذه الأرقام إلى أن الصادرات لا تزال تشكل جزءًا مهمًّا من تجارة تركيا مع المنطقة، لكن السوق المذكورة تتّخذ مكانة محدودة، وإن كانت إستراتيجية، ضمن هيكل الصادرات الإجمالية لتركيا.

تشكل منطقة الخليج بالنسبة لتركيا سوقًا خارجية مهمة للإنتاج الصناعي، وتشكل كذلك منطقة تجارية إستراتيجية من حيث التنويع الجغرافي للصادرات. ومع ذلك، تنطوي التوترات الجيوسياسية في المنطقة والانقطاعات التي قد تحدث في طرق التجارة البحرية على مخاطر كبيرة يمكن أن تؤثر سلبًا في تدفقات التجارة على المدى القصير. ولهذا السبب، فإن التركيبة القطاعية لصادرات تركيا إلى المنطقة وتوزيعها حسب البلد يكتسيان أهمية خاصة لفهم أوجه الضعف التجاري التي قد تظهر في ظل ظروف الحرب.

الرسم البياني 1. تجارة تركيا مع منطقة الخليج (بمليارات الدولارات، 2010-2024)

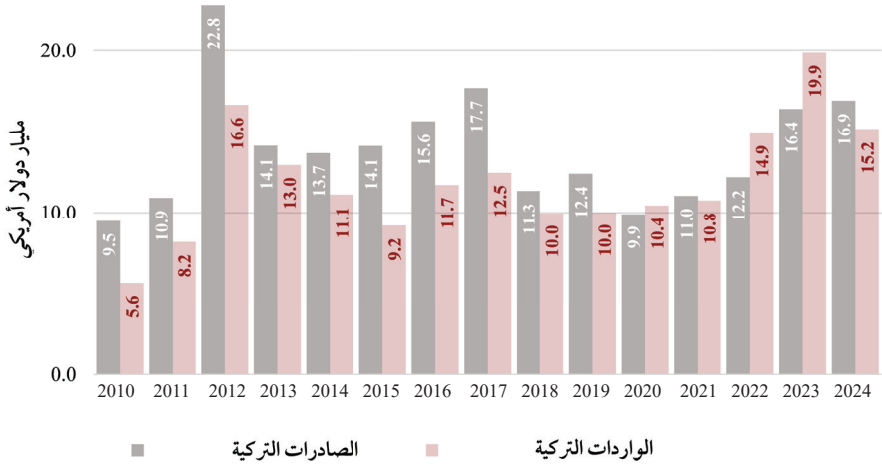

المصدر: «قاعدة بيانات إحصاءات التجارة الدولية للأمم المتحدة»، UN Comtrade، (2026)، كان الوصول إليه في 8 مارس 2026، https: / /comtrade.un.org.

هيكل الصادرات الإجمالي لتركيا والمقارنة القطاعية للصادرات إلى منطقة الخليج

من أجل تقييم هيكل الصادرات القطاعي لتركيا إلى منطقة الخليج وإيران بشكل أكثر دقة، سيكون من المفيد مقارنة هذا الهيكل التجاري بتركيبة الصادرات الإجمالية لتركيا.

يُظهر (الجدول1) التوزيع القطاعي لصادرات بلدنا إلى العالم بأسره، إلى جانب وزن الصادرات الموجهة إلى منطقة الخليج ضمن القطاعات نفسها. توضح هذه المقارنة الجوانب التي يميز بها سوق الخليج عن هيكل الصادرات الإجمالي لتركيا، والقطاعات التي تؤدّي دورًا أكثر حسمًا في التجارة مع المنطقة.

ونتيجة لذلك بلغ بحلول عام 2024 إجمالي صادرات تركيا إلى دول الخليج وإيران حوالي 16.9 مليار دولار. وبالنظر إلى أن إجمالي صادرات تركيا في العام نفسه بلغ حوالي 262 مليار دولار، يتضح أن حصة الصادرات إلى المنطقة من إجمالي الصادرات تبلغ حوالي 6.4%. وتشير هذه النسبة إلى أن منطقة الخليج، على الرغم من حصتها المحدودة في إجمالي صادرات تركيا، تمثل سوقًا خارجية مهمة بالنسبة لقطاعات معينة.

وتشير البيانات الواردة في (الجدول1) إلى أن السلع الصناعية الوسيطة تستحوذ على الحصة الكبرى من صادرات تركيا إلى العالم بنسبة 32,9%. في المقابل، تتبوّأ السلع الاستهلاكية المرتبة الأولى في الصادرات الموجهة إلى منطقة الخليج بنسبة 35,1%. وتأتي السلع الصناعية الوسيطة في المرتبة الثانية بحصة تبلغ حوالي 31,6%. ويشير هذا الوضع إلى أن سوق الخليج يتمتع، من وجهة نظر تركيا، بهيكل طلب قوي خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية وبعض المنتجات الصناعية.

في حين أن الآلات والسلع تمثل حصة تبلغ حوالي 12,6% من إجمالي صادرات تركيا إلى العالم، فإن هذه النسبة تبلغ 12,3% في الصادرات إلى منطقة الخليج. وتشير هذه النسبة إلى أن هذا القطاع يتمتع بثقل مماثل سواء في هيكل الصادرات الإجمالي لتركيا أم في التجارة الإقليمية. في المقابل، على الرغم من أن حصة بعض القطاعات، مثل وسائل النقل ومنتجات الطاقة، في إجمالي صادرات تركيا أعلى نسبيًّا، إلا أن حصة هذه القطاعات في الصادرات الموجهة إلى منطقة الخليج تظل محدودة.

وبشكل عام، يظهر تصدير تركيا إلى منطقة الخليج هيكلاً يتركز في قطاعات معينة. وتبرز السلع الاستهلاكية والسلع الصناعية الوسيطة والآلات والسلع الاستثمارية بشكل خاص كقطاعات حاسمة في تجارة تركيا مع المنطقة. وعند تقييم هذه القطاعات الثلاثة معًا، يتبين أن الجزء الأكبر من صادرات تركيا إلى المنطقة يتركز في هذه المجالات.

وبالنظر إلى المشكلات الأمنية التي ظهرت حول مضيق هرمز والاضطرابات في النقل البحري، فمن المرجح أن تظهر كبرى نقاط الضعف في صادرات تركيا إلى المنطقة في هذه القطاعات.

وتبدو هذه القطاعات أكثر حساسية تجاه الآثار التجارية للحرب، سواء بسبب حصتها الكبيرة في الصادرات أم بسبب اعتمادها على النقل البحري المنتظم. ومن ثَمّ، من المتوقّع أن تؤدي الاختلالات اللوجستية التي قد تنشأ في التجارة مع منطقة الخليج إلى آثار أكثر وضوحًا في صادرات تركيا، ولاسيّما في مجال السلع الاستهلاكية والسلع الصناعية الوسيطة والآلات والسلع الاستثمارية.

الجدول 1. إجمالي صادرات تركيا وصادراتها إلى منطقة الخليج والهيكل القطاعي (2024)				
القطاع	الصادرات إلى العالم (بملايين الدولارات)	الحصة في التجارة العالمية (بالنسبة المئوية)	الصادرات إلى منطقة الخليج (بملايين الدولارات)	حصة في صادرات منطقة الخليج (نسبة مئوية)
سلع الاستهلاك (63+62+61)	52.229	20,5	5.945	35,1
السلع الصناعية الوسيطة (22+21)	83.936	32,9	5.355	31,6
الآلات/ سلع الاستثمار (42+41)	32.196	12,6	2.085	12,3
المنتجات الغذائية (12+11)	29.613	11,6	1.935	11,4
وسائل النقل (53+52+51)	42.208	16,6	875	5,1
منتجات الطاقة (32+31)	14.749	5,8	750	4,5
المجموع	254.930	100	16.945	100

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات التجارة الدولية للأمم المتحدة.

ملاحظة: حصة مجموعة السلع المعنية من إجمالي صادرات المنطقة:

الأصفر: 0–10 في المئة؛ البرتقالي: 10–30 في المئة؛ الأحمر أكبر من30 في المئة.

التركيبة القطاعية للصادرات حسب البلد والأسواق الأكثر هشاشة

عند دراسة التوزيع القطاعي لصادرات تركيا إلى دول الخليج وإيران بحسب البلد، يتضح أن هيكل التجارة يتركز في قطاعات مختلفة في أسواق مختلفة. وتُظهر البيانات

الواردة في (الجدول2) أن تجارة تركيا مع المنطقة تنطوي على اختلافات مهمّة، سواء على أساس البلد أم القطاع. ويُعَدّ هذا الاختلاف مهمًّا أيضًا لفهم أي الأسواق والقطاعات تنطوي على مخاطر تجارية أعلى في ظل ظروف الحرب.

وبالنظر إلى حجم الصادرات الإجمالي، فإن السوق الكبرى لتركيا في المنطقة هي الإمارات العربية المتحدة بحجم صادرات يبلغ حوالي8,2 مليارات دولار، تليها المملكة العربية السعودية (3,9 مليارات دولار) وإيران (3,1 مليارات دولار). ومن ثَمّ، من المتوقّع أن يتركز الانكماش التجاري الذي قد ينشأ بسبب الحرب إلى حد كبير في هذه الأسواق الثلاثة.

تتمتع السلع الاستهلاكية والسلع الصناعية الوسيطة بأهمية حاسمة في الصادرات إلى الإمارات العربية المتحدة. ونظرًا للدور المركزي الذي تؤدّيه موانئ دبي والمناطق المحيطة بها في التجارة الإقليمية، فإن أي تعطل في النقل البحري قد يؤثر بشكل مباشر في الصادرات في هذين القطاعين على وجه الخصوص.

تُعَدّ المملكة العربية السعودية السوقَ الكبرى الثانيةَ لتركيا في المنطقة، بحجم صادرات يبلغ حوالي3.9 مليارات دولار، وتبرز السلع الاستهلاكية والسلع الصناعية الوسيطة في هذه السوق. وقد يؤدي تزايد حالة عدم اليقين في ظل الحرب إلى إضعاف الطلب الاستهلاكي، كما أن التباطؤ المحتمل في استثمارات البنية التحتية قد يؤثر سلبًا على صادرات السلع الصناعية الوسيطة.

أما الصادرات إلى إيران فتبلغ حوالي3.1 مليارات دولار، وبخلاف دول الخليج الأخرى، تبرز السلع الصناعية الوسيطة بشكل واضح. ولهذا السبب، فإن أي تعطل في أنشطة الإنتاج في الاقتصاد الإيراني قد يقلل بشكل خاص من الطلب على مدخلات الصناعة.

وتُعَدّ قطر والكويت وعُمَان والبحرين أسواق تصدير أصغر حجمًا بالنسبة لتركيا. وعلى الرغم من أن الحجم الإجمالي للتجارة مع هذه البلدان محدود، إلا أنها تشكل أسواقًا مستقرة لتركيا، ولاسيّما في مجال السلع الاستهلاكية والمنتجات الغذائية. ومع ذلك، فإن أي انقطاعات لوجستية تحدث في منطقة مضيق هرمز قد تؤثر بشكل مباشر عفي النقل البحري مع هذه البلدان.

تتركز كبرى نقاط الضعف في صادرات تركيا إلى المنطقة في أسواق الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وإيران. ومن الناحية القطاعية، من المتوقّع أن

تظهر المخاطر التجارية بشكل أكبر في قطاعات السلع الاستهلاكية، والسلع الصناعية الوسيطة، والآلات والسلع الاستثمارية. وبالنظر إلى هذه البنية التجارية، يتعين إجراء تحليل كمّي في ظل سيناريوهات مختلفة لتقييم الآثار المحتملة للحرب في صادرات تركيا إلى المنطقة بشكل أكثر واقعية.

الجدول 2. توزيع الصادرات بحسب القطاعات وبحسب البلدان

حصة مجموعات السلع من الصادرات إلى البلد المعني (بالنسبة المئوية)

مجموعات السلع	السعودية	الإمارات	عُمان	الكويت	قطر	البحرين	إيران
السلع الاستهلاكية	33,0	45,6	22,0	42,0	27,0	34,0	13,0
السلع الصناعية الوسيطة	27,0	29,7	20,0	21,0	23,0	21,0	48,0
الآلات / الاستثمار	17,0	6,4	18,0	11,0	27,0	9,0	19,0
الأغذية	15,0	6,6	20,0	24,0	19,0	22,0	15,0
مركبات النقل	7,0	3,5	19,0	2,0	4,0	12,0	6,0
الطاقة	1,0	8,2	1,0	0,1	0,0	2,0	0,0
الصادرات (بملايين الدولارات)	3.880	8.210	395	560	647	154	3.097

تجارة تركيا مع دول الخليج وفقًا لسيناريوهات الحرب

تقييم كمّي

بالنظر إلى الهيكل الحالي لتجارة تركيا مع دول الخليج وإيران، فإن تأثيرات الحرب في التجارة ستعتمد إلى حد كبير على مدة الصراع، وكيفية تشكل الظروف اللوجستية الإقليمية. وستكون المخاطر الأمنية التي تحدث، خاصة حول مضيق هرمز، حاسمة، ليست على أسواق الطاقة فقط، بل على النقل البحري وتدفقات التجارة أيضًا. ولهذا السبب، قُيِّم المسار المحتمل لصادرات تركيا إلى المنطقة في إطار سيناريوهين مختلفين:

السيناريو المعتدل الذي يُفترَض فيه استمرار الصراع فترة قصيرة نسبيًّا، والسيناريو المتشدّد الذي يُفترَض فيه استمرار الحرب فترة أطول.

يوضح (الجدول-3أ) هيكل الصادرات التركية الحالية إلى المنطقة، بينما يوضح (الجدول-3ب) التأثير التجاري المحتمل في السيناريو المعتدل، ويوضح (الجدول-3ج) السيناريو المتشدد الذي ينطوي على مخاطر أعلى ويستمر فترة أطول.

جرى تحديد معدلات الانكماش المستخدمة في تحليل السيناريوهات في الأدبيات التجارية الدولية، مع الأخذ في الحسبان الانكماشات التجارية التي لُوحِظت في فترات الأزمات ومرونة الطلب القطاعي. من المعروف أن التجارة في سلع الاستثمار والسلع الصناعية الوسيطة تنكمش بوتيرة أسرع مقارنة بسلع الاستهلاك في الأزمات العالمية والإقليمية. وبالفعل، لوحظت انخفاضات بنسبة أعلى في تجارة السلع الاستثمارية والسلع الصناعية الوسيطة في أعقاب الأزمة المالية العالمية والحرب الأخيرة بين روسيا وأوكرانيا.[8]

الجدول 3 -أ صادرات تركيا إلى دول المنطقة والتوزيع القطاعي (بملايين الدولارات، 2024)

مجموعات السلع	السعودية	الإمارات	عُمان	الكويت	قطر	البحرين	إيران	المجموع
السلع الاستهلاكية	1.263	3.745	88	236	172	52	389	5.944
السلع الصناعية الوسيطة	1.060	2.437	80	118	150	32	1.478	5.354
الآلات / الاستثمار	656	527	69	63	174	15	583	2.085
الأغذية	574	538	78	133	120	34	457	1.934
مركبات النقل	274	286	77	9	28	19	183	876
الطاقة	53	677	3	1	3	4	8	749
المجموع	3.880	8.209	395	560	647	154	3.097	16.942

الجدول 3 -ب. السيناريو - 1: السيناريو المعتدل								
	السعودية	الإمارات	عُمان	الكويت	قطر	البحرين	إيران	الإجمالي
السلع الاستهلاكية	1.136	3.370	79	213	155	46	350	5.350
السلع الصناعية الوسيطة	848	1.949	64	94	120	25	1.182	4.284
الآلات / الاستثمار	524	421	55	50	139	12	466	1.668
الأغذية	517	484	70	120	108	30	411	1.740
مركبات النقل	219	229	61	7	23	15	146	701
الطاقة	42	542	3	1	2	3	7	599
المجموع	3.287	6.996	332	485	547	132	2.562	14.341

الجدول 3 -ج السيناريو - 2: حرب استنزاف طويلة								
	السعودية	الإمارات	عُمان	الكويت	قطر	البحرين	إيران	الإجمالي
السلع الاستهلاكية	884	2.621	61	165	120	36	272	4.161
السلع الصناعية الوسيطة	424	975	32	47	60	13	591	2.142

الآلات / الاستثمار	262	211	28	25	70	6	233	834
الأغذية	402	377	54	93	84	24	320	1.354
مركبات النقل	110	115	31	4	11	7	73	350
الطاقة	21	271	1	1	1	1	3	300
المجموع	2.103	4.568	207	335	347	87	1493	9.140

المصدر: جرى الحساب من قبل المؤلف بالاستناد إلى UN-COMTRADE.

ملاحظة: السيناريو1: انخفاض بنسبة 10% للمنتجات المشمولة في فئة الاستهلاك والغذاء، و20% للمنتجات الأخرى. السيناريو2: انخفاض بنسبة 30% للمنتجات المشمولة في فئة الاستهلاك والغذاء، و60% للمنتجات الأخرى.

في السيناريو المعتدل، يُفترض أن الصراع ستجري السيطرة عليه في غضون فترة قصيرة وأن تدفقات التجارة لن تتوقف تمامًا. في هذه الحالة، من الممكن أن نشهد ارتفاعات مؤقتة في أسعار الطاقة وارتفاعًا في تكاليف النقل البحري. ومع ذلك، يُفترَض أن تدفقات التجارة ستستمر إلى حد كبير. وبالنظر إلى هيكل الطلب القطاعي، يتبين أن السلع الاستهلاكية والمنتجات الغذائية تتمتع بمرونة طلب أقل نسبيًّا. ولهذا السبب، يُفترض في السيناريو المعتدل حدوث انكماش بنحو10 في المئة في هذه المجموعات من المنتجات. في المقابل، من المتوقّع أن ينخفض حجم التجارة في السلع الصناعية الوسيطة والآلات والسلع الاستثمارية، التي تتأثر بشكل أكبر بقرارات الطلب والاستثمار، بنسبة 20 في المئة تقريبًا.

تشير الحسابات الواردة في (الجدول3-ب)، في ظل هذه الافتراضات، إلى أن صادرات تركيا إلى المنطقة قد تنخفض إلى مستوى14.3 مليار دولار تقريبًا. ويعني هذا انكماشًا بنحو2 مليار دولار مقارنة بمستوى الصادرات الحالي. أما في السيناريو المتشدد،

فيُفترَض أن الحرب ستستمر لفترة أطول، وأنه ستظهر مخاطر أمنية خطيرة، ولاسيّما في طرق التجارة البحرية. وقد يؤثّر أيّ انقطاع أو مشكلة أمنية في مضيق هرمز بشكل مباشر في التجارة في المنطقة. وفي مثل هذه الحالة، من المحتمَل أن ترتفع تكاليف النقل البحري بسرعة، وأن تحدث زيادة تكاليف التأمين، وتأخيرات في تدفقات التجارة. في هذا السيناريو، يُتوقَّع انكماش بنسبة 30 % تقريبًا في صادرات السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية، وبنسبة 60 % تقريبًا في السلع الصناعية الوسيطة والآلات والسلع الاستثمارية. تشير الحسابات الواردة في (الجدول3 –ج) إلى أن صادرات تركيا إلى المنطقة قد تتراجع في ظل هذه الظروف إلى حوالي 9.1 مليارات دولار، وأن الانكماش الإجمالي قد يصل إلى حوالي 6.9 مليارات دولار.

تُظهر هذه التقييمات أن مدة الحرب وظروف الأمن في طرق التجارة البحرية تشكلان عاملاً حاسمًا بالنسبة لتجارة تركيا مع منطقة الخليج. ومع ذلك، فإن مدى إمكانية تعويض الانقطاعات التي قد تحدث في مضيق هرمز بفضل الروابط البرية التي تمتلكها تركيا عبر العراق وإيران سيتحدد وفقًا لمسار الحرب وظروف الأمن الإقليمية. ورغم أن النقل البري قد يوفر نظريًّا خيارًا لوجستيًّا بديلاً، فإن سعة هذه الطرق وأمنها واستدامتها تنطوي على قدر كبير من عدم اليقين في ظل ظروف الحرب.

خاتمة

تناولت هذه الدراسة الآثار المحتملة للتوترات الجيوسياسية الناشئة في سياق الحرب بين الولايات المتحدة و«إسرائيل» وإيران– في تجارة تركيا مع دول الخليج وإيران. تشير التحليلات إلى أن صادرات تركيا إلى المنطقة تتركز بشكل خاص في قطاعات السلع الاستهلاكية، والسلع الصناعية الوسيطة، والآلات والسلع الاستثمارية. وتُعَدّ الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وإيران أكبر أسواق التصدير لتركيا في المنطقة، ومن المتوقّع أن تتركز الآثار التجارية إلى حد كبير في هذه الأسواق الثلاثة.

يُظهِر تحليل السيناريوهات الذي جرى تطويره في الدراسة أن مدة الحرب، والظروف الأمنية على طرق التجارة البحرية، من العوامل الحاسمة بالنسبة لتجارة تركيا في المنطقة. في السيناريو المعتدل، تظهر صورة لا تتوقف فيها تدفقات التجارة تمامًا، ولكن تشهد انكماشًا في قطاعات معينة. في هذا السيناريو، يُقدَّر أن خسائر صادرات تركيا إلى المنطقة

قد تصل إلى حوالي 2 مليار دولار. في المقابل، في «السيناريو المتشدد» الذي يفترض استمرار الحرب لفترة طويلة ووقوع انقطاعات لوجستية خطيرة حول مضيق هرمز وأن الحرب ستكون طويلة الأمد نسبيًّا، من المتوقّع أن تكون الآثار التجارية أقوى بكثير. في هذه الحالة، من المتوقّع حدوث انكماش في صادرات تركيا إلى المنطقة بنحو 7 مليارات دولار.

ومع ذلك، يُتوقَّع ألا تتوزع الآثار التجارية بالتساوي بين القطاعات. فمن المرجح أن تواجه القطاعات التي تمثل حصة كبيرة من صادرات تركيا إلى المنطقة، مثل السلع الاستهلاكية والسلع الصناعية الوسيطة والآلات، التي تمثل حصة كبيرة من صادرات تركيا إلى المنطقة، من المرجح أن تواجه انكماشًا تجاريًّا أكثر وضوحًا في ظل ظروف الحرب. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي ارتفاع تكاليف اللوجستيات وطول فترات التسليم إلى زيادة الضغط على التكاليف، خاصة في القطاعات التي تعتمد بشكل أكبر على النقل البحري.

الهوامش والمراجع:

1. Sarah Young ve John Irish, “Explainer: Why is it So Easy for Iran to Shut the Strait of Hormuz?”, Reuters, 10 Mart 2026.
2. Vali Nasr, “Iran is Playing a Long Game”, Financial Times, 13 Mart 2026.
3. Irak bu analize dahil edilmemiştir. Bunun temel nedeni Türkiye ile Irak arasındaki ticaretin büyük ölçüde kara yolu üzerinden gerçekleşmesidir. Türkiye’nin Irak ile güçlü kara bağlantısına sahip olması, savaş koşullarında deniz yolu yerine kara yolu üzerinden alternatif ticaret akımlarının oluşmasına imkan verebilir. Bu nedenle analiz ağırlıklı olarak deniz ticaretine daha doğrudan bağımlı olan Körfez ülkeleri ve İran üzerinde yoğunlaşmaktadır.
4. Türkiye enerji tüketiminin önemli bir bölümünü ithalat yoluyla karşılayan bir ekonomidir. Bu nedenle enerji ithalat faturası küresel fiyatlara bağlı olarak önemli dalgalanmalar göstermektedir. Örneğin Türkiye’nin enerji ithalatı 2021’de yaklaşık 51 milyar dolar seviyesindeyken Rusya-Ukrayna savaşı sonrasında yükselen enerji fiyatlarının etkisiyle 2022’de yaklaşık 96 milyar dolara ulaşmıştır. Enerji fiyatlarının kısmen gerilemesiyle birlikte enerji ithalat faturası 2023’te yaklaşık 70 milyar dolar seviyesine düşmüş ve 2024’te de yaklaşık 65-66 milyar dolar civarında gerçekleşmiştir.
5. Zeynep A. Özdemir ve Hasan Yıldırım, “Oil Price Pass-Through to Inflation in Turkey”, Central Bank Review, Sayı: 16-3, (2016), s. 93, 105.

6. İbrahim Özmen ve Şerife Özşahin, “Effects of Global Energy and Price Fluctuations on Turkey’s Inflation: New Evidence”, Economic Change and Restructuring, Sayı: 56, (2023), s. 2695, 2728.

7. Deniz güvenliği literatüründe eskort operasyonu, askeri savaş gemilerinin ticari tanker ve kargo gemilerine refakat ederek riskli deniz bölgelerinden güvenli geçiş sağlaması anlamına gelmektedir. Bu tür operasyonlar genellikle deniz mayınları, füze saldırıları veya silahlı müdahale riskinin yüksek olduğu durumlarda uygulanır. 1980’lerde İran ile Irak arasındaki “tanker savaşı” sırasında ABD Donanması Körfez’de benzer bir eskort programı (Operation Earnest Will) yürütmüştür.

8. Richard Baldwin ve Eiichi Tomiura, “Thinking Ahead about the Trade Impact of COVID-19”, Economics in the Time of COVID-19, (ed.) R. Baldwin ve B. W. di Mauro, (Centre for Economic Policy Research, Londra: 2020), s. 59,71; “Global Trade Outlook and Statistics”, World Trade Organization, (2022), (erişim 10 Mart 2026), https://www.wto.org/english/res_e/publications_e/wtsr_2022_e.htm.